



البحرين في ٢٠١٥ بحسب التقديرات سيكون في حدود ٧٠٠ ألف نسمة بحسب «تطوير النظام الصحي» إلا أن هذا التخطيط كله يا سعادة الرئيس يرمى في الزبالة لأن سكان البحرين اليوم يوم إجابة الوزير على سؤال سماحة الشيخ علي سلمان حفظه الله كان ١,٠٤٦,٨١٤ نسمة مما يعني أننا اليوم نحتاج إلى ٥٢ مركزاً صحياً لتحقيق مركز لكل ٢٠ ألف أو ٣٦ مركزاً لتحقيق مركز لكل ٢٩ ألف. أما الوصول إلى المعدل المقاسي بحسب نفس الكتيب وهو مركز لكل ١٨ ألف فتحن اليوم بحاجة إلى حوالي ٦٠ مركز. تدري يعني في ٢٠١٥ التي تخطط لها وزارة الصحة كم سنحتاج ٨٢ مركز (هذا مسؤولية من \$\$\$)

### الجريمة الثانية عشرة :

#### الازدحامات والاختناقات والطلبات

#### الاسكانية وتكدس المرضى بالمستشفيات :

ساهم الوزير بتضليله الوزارات والإدارات التي حرمها معلومات غاية في الضرورة لقيامها بوظائفها وأخفى عنها قرابة نصف المستفيدين من خدماتها ومرافقتها فضاعت مليارات من الدنانير من ميزانياتها، التي أنفقتها على المشاريع التي بنتها لتستوعب المستفيدين حتى سنة ٢٠٢٠ وإذا بها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات السكان حال إنشائها ، وما اهتراء البنية التحتية بشكل عام، إلا دليل على ما نقول، فتداعي الجسور وازدحامها، والشوارع المختقة والمستشفيات الفاسدة ، وتفاجؤ وزير الصحة برقم ٢٠ مليون التي يستهلكها الأجانب، والحاجة المتعاظمة للخدمات الإسكانية وعجز الوزارة الواضح عن

### الجريمة التاسعة: ٤٥٠,٠٠٠ كيلو من

#### النفايات يوماً بسبب جريمة إخفاء الأرقام

يقدر متوسط حجم النفايات لكل فرد في مملكة البحرين بحوالي كيلو ونصف، ومع زيادة ٢٠٠٠٠٠ نسمة فسوف تعاني البحرين من ٤٥٠,٠٠٠ كيلو من النفايات يوماً لم يتم إدراجها ضمن خطة النظافة ، فهل أراد هذا الوزير تحويل البحرين إلى سلة قمامة، وإلى تلال من النفايات المتكدسة يوماً بعد آخر؟ فهذه الجريمة البيئية التي ستخلف كوارث بيئية من يتحملها – الأجدد به أن يعلن أن هذه النفايات هو سببها وعليه أن يتحمل هذه النفايات التي لم تتم إلا بفلته .

### الجريمة العاشرة :

#### جريمة نقص وانقطاعات المياه

وعملية نقص المياه وضعفها هي جريمة تسبب فيها الوزير المذكور على الحاضر وعلى المستقبل من خلال تجفيف وضعف منابع المياه ، حيث يقدر متوسط حاجة الفرد إلى الماء بنسبة ٦٠ جالون يومياً بمعنى أننا سنحتاج إلى ١٨٠٠٠٠ جالون يومياً خارج خطة الجهة الحكومية المختصة بسبب الأرقام الخاطئة والخادعة التي قدمها الوزير المذكور .

### الجريمة الحادية عشرة : التدهور الصحي

#### وضعف الخدمات الصحية سببه الوزير :

اعتمدت وزارة الصحة في تخطيطها الاستراتيجي للمراكز الصحية في البحرين بحلول عام ٢٠١٥ بالحاجة إلى ٢٥ مركز صحي بحيث يحقق معدل مركز صحي لكل ٢٠ ألف نسمة استناداً إلى أن سكان

المواطنين في إجمالي السكان من الثلثين إلى النصف وتدنت مساهمة قوة العمل للبحرينيين من حوالي ٣٥٪ عام ٢٠٠٦م إلى ١٥٪ فقط في عام ٢٠٠٧م، وأدى ذلك إلى ارتفاع الزيادة السنوية في عدد المواطنين من ٢,٣٪ إلى ١٥٪ ولا غرابة أن تخلق هذه الأرقام صدمة هائلة مدوية ومحيرة للجميع.

### الجريمة الثامنة : الزيادة السنوية

#### يدل ١٨ ألف أصبحت ٣٤٨٢٢٩ نسمة !

أعلن الجهاز المركزي للمعلومات في جدول رقمه ٢,٦٦ (تقديرات السكان حسب الجنسية والنوع Estimated (٢٠٠٤-١٩٨١) Population By Nationality & Sex) أن تعداد البحرينيين في ٢٠٠٥م هو ٤٤٨٤٩١ (من الجنسين) وعدد غير البحرينيين هو ٢٧٦١٥٤ (من الجنسين)، أي بجملة ٧٢٤٦٤٥ نسمة وهذه الأرقام المعلنة من الجهاز المركزي للمعلومات تعني أن نسبة الزيادة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥ تقدر بحوالي ٢,٤٧٪ فقط. وبنفس نسبة الزيادة الطبيعية ٢,٤٧٪ فإننا بإمكاننا أن نستنتج -كما يفترض أن يفعل الجهاز المركزي للمعلومات- أن عدد السكان في ٢٠٠٦م يقدر بحوالي ٧٤٢٥٦٢ نسمة أي بزيادة قدرها ١٧٩١٨ نسمة، وفي سنة ٢٠٠٧م نستطيع تقدير عدد السكان بنسبة النمو نفسها ليكون حوالي ٧٦٠٩٢٣ نسمة، أي بزيادة قدرها ١٨٢٦١ نسمة، وفي ٢٠٠٨م عدد السكان يقدر بحوالي ٧٧٩٧٢٧ نسمة، أي بزيادة قدرها ١٨٨١٥ نسمة. وعن عدد المواطنين فهو بحسب ما جاء في جدول الجهاز المركزي للمعلومات فإن عددهم في سنة ٢٠٠٤م حوالي ٤٢٨٢٠٩ نسمة، وفي سنة ٢٠٠٥م حوالي ٤٤٨٤٩١ نسمة أي بنسبة زيادة قدرها ٢,٣٥٪، وهذا يجعلنا نقدر تعداد المواطنين في ٢٠٠٦م ليكون ٤٥٩٠١٥ مواطن أي بزيادة ١٠٥٢٤ مواطن، وفي ٢٠٠٧م بإمكاننا تقدير عدد المواطنين بحوالي ٤٦٩٧٨٥ مواطن، أي بزيادة حوالي ١٠٧٧١ مواطن، وفي ٢٠٠٨م تعداد المواطنين يقدر بحوالي ٤٨٠٤٠٨ مواطن، أي بزيادة حوالي ١١٠٢٣ مواطن. وفي منتصف شهر مارس (بعد توجيه سؤال سماحة الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان عن عدد السكان) كانت الصدمة، حيث ظهر على الموقع الرسمي للجهاز المركزي للمعلومات أن عدد السكان الكلي من الجنسين يقدر بحوالي ١٠٤٦٨١٤ في سنة ٢٠٠٧م، أي بزيادة ٣٤٨٢٢٩ نسمة من شهر يوليو ٢٠٠٧م بحسب ما يذكره الموقع الرسمي لمجلس التنمية الاقتصادية.

### الجريمة الخامسة : عدد البحرينيين

#### والأجانب .. جريمة أخرى في حق الوطن

عدد السكان من البحرينيين وعدد الأجانب كما جاء في وثيقة الجهاز المركزي للمعلومات : في عام ٢٠٠١ البحرينيون ٤٠٧,٩٦١ نسمة والأجانب ٤١٧,٩٤٠ نسمة والأجانب ٢٥٤,١٨٣ نسمة، وفي ٢٠٠٢ البحرينيون ٤٢٧,٩٥٥ نسمة والأجانب ٢٦١,٤٦٣ نسمة، وفي ٢٠٠٤ البحرينيون ٤٣٨,٢٠٩ نسمة والأجانب ٢٦٨,٩٥١ نسمة ، وفي ٢٠٠٥ البحرينيون ٤٤٨,٤٩١ نسمة والأجانب ٢٧٦,١٥٤ نسمة، وفي ٢٠٠٦ البحرينيون ٤٥٩,٠١٢ نسمة والأجانب ٢٨٣,٥٤٩ نسمة، ولكن في عام ٢٠٠٧ لا ، المعادلة تختلف فيقفز الرقم ليصبح البحرينيون ٥٢٩,٣٦٨ ، والأجانب ٥١٧,٤٤٦ نسمة ، الإحصائيات تشير إلى إن عدد العمالة في العام ٢٠٠٦م فقط ١٨٧,٤٠٠ وان عددا يساوي ٣٣٠,٠٤٦ من الأجانب خارج سوق العمل.

### الجريمة السادسة : معدل النمو

#### يقفز من ١,٦٨٪ إلى ٥,٨٪ غير منطقي

#### والزيادة تعني وصول المعدل إلى ١٣٪

العدد ٢٣ من البحرين في أرقام - الصادر في ديسمبر ٢٠٠٦ أن معدل النمو السكاني من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ تبلغ ١,٦٨٪ . ومن ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ تبلغ ١,٢٣٪ . فالملحوظ أن نسبة النمو من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦ معتدلة ومعقولة . ولكن أن تأتي الصاعقة لتذهل الجميع حيث يقفز معدل النمو إلى ٥,٨٪ . فمن أين جاء هذا الرقم ؟؟ وأين يكمل الخلل والخطأ ، هل يعقل أن الوزير لا يدرك خطأ بحجم الخطأ في إخفاء هذه الزيادة عن الجهات المعنية في الداخل والخارج ؟ ولماذا إخفائها ؟ أم إنها نزلت من السماء بين عشية وضحاها ؟ ومن المعروف أن أكبر معدل نمو سكاني في العالم لم يتجاوز الـ ٣,٧٩٪ ومن هنا يمكننا القول ان البحرين قد تجاوزت الحدود البشرية في التوالد والزيادة حسب النتيجة التي تكشفها الزيادة وهي تشير الى نسبة تصل الى ١٣٪ غير معقولة على الإطلاق ولا يمكن لبشر ان يصل اليها .

### الجريمة السابعة : ٤٢٪ زيادة سنوية

#### في عدد السكان .. رقم غير معقول على الإطلاق

نُشر في صحف البحرين يوم ٢٨ فبراير ٢٠٠٨م بان سكان البحرين قد زاد بنسبة ٤٢٪ خلال عام واحد، من ٧٤٢ ألف نسمة عام ٢٠٠٦م إلى ١,٠٥ مليون عام ٢٠٠٧م، بسبب زيادة عدد الوافدين من ٢٨٢ ألف إلى ٥١٧ ألف، وبذلك تدنت نسبة

